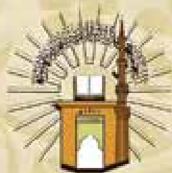




مشروع طباعة كتاب

تهذيب التهذيب

في 17 جزءاً

للإمام الحافظ

أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني

٧٧٣ - ٨٥٢




تهذيب التهذيب

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

إنَّ الحمدَ للّه، نَحمدُه ونَستعينُه ونَستغفرُه، ونعوذُ باللّه من شُرُور أنفسِنا ومن سيئاتِ أعمالِنا، مَنْ يهدِهِ اللّه فلا مُضِلَّ له، ومن يُضْلِلْ فلا هاديَ له، وأشهدُ أن لا إله إلا اللّه وحده لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه، أما بعد:

فقد يسر اللّه عَزَّوَجَلَّ الوقوف على نسخة فريدة مميزة من كتاب «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر - كتبها وما زال يحررها الى آخر حياته، ونصَّ أنها اشتملت على زيادات كثيرة ومؤثرة في التراجم والنقول والتعليقات، وجميع هذه الزيادات غير موجودة في النسخ المطبوعة التي بين أيدينا للكتاب، كما سيتضح من خلال هذا المنشور التعريفي.

وقد وفَّق اللّهُ كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مُمَثَّلة بقسم علوم الحديث إلى تحقيق هذا السِّفر العظيم، وخدمته على أكمل وجهٍ، فتمَّ تقسيم الكتاب على (15) طالباً ضمن برنامج الدراسات العليا، ومكثُ الطلاب في تحقيق الكتاب وخدمته خمسة أعوام، وأشرف على عملهم ثلَّة من أكابر الدكاترة المتخصصين في علم الحديث من الكُليَّـة.

وبعد ذلك تمَّت مناقشة هذه الرسائل على يدي أساتذة من داخل الجامعة ومن خارجها، وأجيزت جميعها بأعلى الدرجات في هذا المجال.

وبعد الانتهاء من تحقيق الكتاب رَغِبَ بيتُ الخبرة (مكتب أداء للنشر والتوزيع والدراسات) في طباعته وإخراجه للمسلمين بأبهى صورة فقام بمراجعة هذه الرسائل وجمعها على نسق واحد، وتجهيزها للطباعة على يدي مجموعة من الباحثين المتخصصين في علم الحديث.

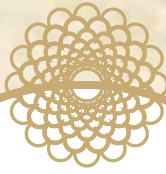
وسنذكر في هذا المنشور التعريفي ميزات هذا التحقيق وقيمتهُ العلمية التي انفرد بها عن سائر طبعات الكتاب الأخرى، مع بعض النماذج من السقط والتصحيف الواقع فيها.

ونسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، وأن يجزي خير الجزاء كلَّ من ساهمَ في طباعة هذا السفر العظيم، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين إنه وليُّ ذلك والقادر عليه.

وصلى الله علي نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،

والحمد لله رب العلمين

عميد كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية
ومدير مكتب أداء للنشر والتحقيق والدراسات
د. مصلح بن جزاء الحارثي



أهمية كتاب تهذيب التهذيب من بين كتب التراجم عموماً

- مكانة مؤلِّفه الحافظ ابن حجر العسقلاني العلمية بين علماء الحديث.

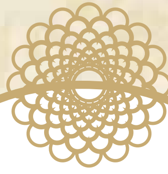
- غزارة المادة العلمية للكتاب بالنسبة لما تقدَّمه من كتب التراجم؛ حيث قصد الحافظ الاستيعاب والاستقصاء لأقوال العلماء في الراوي.

- خدمة الكتاب لأصول مصادر السُّنَّة، وأُمَّهات كتب الحديث الستَّة المشهورة.

- عناية أهل العلم بهذا الكتاب، وثناؤهم عليه.

- عناية الحافظ بتحريرِه و مراجعته والاعتماد عليه من بين مصنَّفاته الأخرى.

قال الحافظ ابن حجر-: (لستُ راضياً عن شيءٍ من تصانيفي؛ لأني عملتُها في ابتداء الأمر، ثم لم يتهيّأ لي من يُحرِّرها معي، سوى «تهذيب التهذيب»...) وذكر ثلاثة كتبٍ معه.

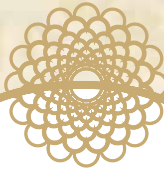


أهمية هذا التحقيق للكتاب عن سائر الطبعات الأخرى

تم الاعتماد في تحقيق الكتاب على نسخة خطيَّة فريدة كاملة بخطِّ المؤلف، وامتازت هذه النسخة بميزات عديدة أهمها:

- أنها كاملة بخط المؤلف.
- أن مؤلف الكتاب ما زال يراجع هذه النسخة ويُحرِّرُها إلى العام الذي توفي فيه وقد ألحق الحاقات وكتب بعدها الحق سنة 852.
- اشتملت على زيادات كثيرة لم ترد في بقيَّة النسخ، وجميعها من المؤلف.
- أن المؤلف اعتمد هذه النسخة وجعلها أصلاً لبقية النسخ، فقال في مقدمتها:

« وقد كُتِبَت من هذا الكتاب غيرُ نُسخةٍ، ثم إنني في زمن الاشتغال ألحقتُ فيه أشياء كثيرةً، وظهر من هوامش هذه النُّسخة أنْ هي نسخة الأصل، فمن ظفر بها ممّن له نُسخة من هذا المختصَر فَلْيُلْحِقْها، فإنّي ألحقتُ فيها تراجم كثيرةً جِدًّا في سنة ستٍّ وسبعٍ وأربعين ... »



- تمَّ إلحاق العديد من التراجم للرواة من النسخة الأصل، والتي لم ترد في شيء من طبعات الكتاب السابقة، وقد زاد عدد التراجم الكاملة في هذه الطبعة على (150) ترجمة لم ترد في شيءٍ من الطبعات الأخرى.

- استدراك عدد كبير من الأقوال والتعليقات المؤثرة للمؤلف والتي لم ترد في الطبعات الأخرى، وقد زاد عدد هذه الأقوال والتعليقات المستدركة على (1000) قول وتعليق.

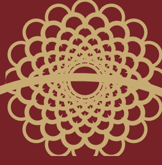
- تمَّت مقابلة النص على خمس نسخٍ خطيَّة أخرى غير الأصل منها نسخٌ بخطِّ تلاميذ المصنِّف، ومقروءةٌ عليه، وعليها تعليقاته.

- تمَّ توثيق ما ورد في الكتاب من نقولٍ إلى مصادرها الأصلية، والتنبيه على الاختلاف في النقْل إن ورد.

- التعليق عليه؛ بما يخدمُ نصوصَه، ويخرِّجُ أحاديثَه، ويحرِّرُ مادته.

- استدراك جملة وافرة من أقوال النُّقَّاد في الرواة؛ لم يذكرها مؤلِّفُ الكتاب، وذلك بعد كل ترجمة.

- تصحيحُ جملة كبيرة جدا من التصحيفات والتحريفات التي وقعت في طبعات الكتاب السابقة.



نماذج من السقط والتصحيف الذي طال طبعات الكتاب الأخرى

رغم ما تقدَّم من أهمية هذا الكتاب ومميزاته إلا أنه لم يلقَ العنايةَ الكافية، والخدمةَ المناسبة؛ ففي جميع طبعاته قصورٌ؛ يرجع في مجمله إلى ثلاثة جوانب:

- **الجانب الأول:** عدم مقابلته على عدة أصول خطّية لا سيما نسخة الحافظ الأصل التي اعتمدها؛ ومن هنا وقعٍ في طبعاته من النقصان والتصحيف والسقط الشيءُ الكثير.
- **والجانب الثاني:** عدم توثيقِ نُقُوله الى مصادرها الأصلية.
- **والجانب الثالث:** عدم التعليقِ عليه؛ بما يخدمُ نصوصَه، ويخرِّجُ أحاديثَه، ويحرِّرُ مادتَه.

نماذج من التراجم التي زادها المؤلِّفُ في نُسختِه الأصل ولم ترد في طبعات الكتاب

ترجمة إسحاق بن إبراهيم الدَّبري

قال الحافظ ابن حجر -: (إسحاق بن إبراهيم بن عبّاد)، الدَّبَريّ بفتحِ المهملةِ والموحدةِ، بعدها راءٌ غيرُ منقوطةٍ-، أبو يعقوب، الصّنعانيّ.

روى عن: عبدالرّزّاق -باعتناءِ والدِه إبراهيم بنِ عباد به وكانَ مولدُه -على ما ذَكرَ الخليليُّ- سنةَ خمس وتسعين ومائة فسَمِعَ مصنّفات عبدالرّزّاق وهو صغيرٌ، ثمّ عُمِّرَ حتّى صار مِن آخرِ أصحابِه.

روى عنه: أبو عوانة في «صحيحِه»، وخيثمةُ بنُ سليمان، ومحمّدُ بنُ عبدالله النقوي -بالنونِ والقافِ-، ومحمّدُ بنُ محمّد بن حمزة، وإسحاقُ بنُ موسى الرّمليّ، ومحمّدُ بنُ أحمد بنِ الحسنِ الأهوازيّ، وأبو سعيد بنُ الأعرابي، والطّبرانيُّ -وهو آخرُ مَن روى عنه-.

ذَكَرَه أبو أحمد بنُ عَديّ في «الكاملِ»، فقال: استُصغر في عبدالرّزّاق، أحضره أبوه عنده وهو صغيرٌ جِدًا، فكانَ يقول: «قرأنا على عبدالرّزّاق»، أي قرأَ غيرُه، وحَدّثَ عنه بأحاديث منكرة.

وقال الحاكمُ: سألتُ الدّارقطنيَّ عن الدَّبَري: أيَدخلُ في الصحيح؟ فقال: إي واللّه، هو صدوقٌ، ما رأيتُ فيه خلافاً، ولكنّه لمْ يكنْ من أهلِ هذا الشأنِ, ماتَ سنةَ خمس وثمانين ومائتين، وقيلَ: سنة أربع، وقيل: سنة سبع، قلتُ: لم يخرج عنه أحدٌ من الأئمّةِ السّتّة، إلّا أنّي رأيتُه في كتابِ «الزَّهْرة» بخطِّ الحافظِ أبي العبّاس بنِ الظاهري، وعَلّمَ له (م)، وقال: روى عنه (م) خمسة أحاديث، وأرّخَ وفاتَه كما تقدّمَ أوّلاً.

وكَتَبَ ابنُ الظاهري في الهامشِ: «هذا وهمٌ، إنّما روى مسلمٌ عن ابن راهُويه»، انتهى.

وكانَ قَدّمَ أنّ مُسلماً روى عن ابنِ راهُويه اثنين وسبعين حديثاً، فعلى هذا يكونُ عددُ ما أخرجَ مسلمٌ عن ابنِ راهُويه سبعةً وسبعين حديثاً.

ولَعَلَّ الخمسةَ كان فيها: «حدّثنا إسحاق عن عبدالرّزّاق»، فتَوَهَّمَ صاحبُ «الزَّهْرة» أنّه الدَّبَري؛ لأنّ أبا عوانة في «مُستخرجه على مسلم» يقول: «أخبرنا إسحاق عن عبدالرّزّاق» ويُريدُ الدَّبَري؛ لأنّه لمْ يُدرك ابنَ راهويه، ولا غيرَه -ممّن يُسمَّى إسحاق ويَروي عن عبدالرّزّاق-؛ إلّا الدَّبَري.

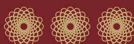
وقال مسلمةُ: كانَ لا بأسَ به.
وكانَ العُقيليُّ يُصحِّحُ روايتَه، وأَدخلَه في «الصحيحِ» الذّي أَلَّفَه.

وقد ذَكَرَ ابنُ الصلاحِ في «علوم الحديث» في نوعِ المختلطين أنّ أحمدَ بنَ حنبل ذَكَرَ أنّ عبدَالرّزّاق عمي في آخرِ عمرِه، فكانَ يُلقَّن فيَتَلَقَّن، فسماعُ مَنْ سَمِعَ منه بعدما عمي لا شيء.

قال: فعلى هذا يُحمل قول عبّاس بنِ عبدالعظيم في عبدالرّزّاق - يعني الذّي سيأتي في ترجمتِه.

قال ابنُ الصلاحِ: وقد وجدتُ فيما رُوِيَ عن الطّبرانيّ عن إسحاق الدَّبَري عن عبدالرّزّاق أحاديث استنكرتُها جدًّا، فأحلتُ أمرَها على ذلك؛ فإنّ سماعَ الدَّبَري منه متأخِّرٌ جدًّا، قال إبراهيم الحربيّ: ماتَ عبدُالرّزّاق وللدَّبَري ستّ أو سبع سنين.

وفي «الميزان» أنّ في مروّياتِ ابنِ خير كتاب «خطأ الدَّبَري على عبدالرّزّاق في مصنّفاتِ عبدالرزاق» لابنِ مُفرِّج).



ترجمة الضَّحَّاك بن عبدالله القُرَشي.

قال الحافظ ابن حجر -:

« الضَّحَّاك بن عبدالله القُرَشي روى عن: حَكِيم بن حِزَام، وأنس بن مالك.
روى عنه: بُكَير بن عبدالله بن الأَشَجُّ.

أخرج النَّسَائي في صلاة الضحى في السفر بثمان ركعات، وفيه قصَّة، من طريق عمرو ابن الحارث عن بُكَير حديثاً، وهو في رواية ابن الأحمر، وقد ألحق المزي في ((الأطراف)) الحديث.

وأُغْفلَت ترجمة الضَّحَّاك في ((التهذيب)).
وأخرَج الحديثَ المذكورَ أيضاً: أحمدُ، وابنُ خزيمة في ((صحيحه))، والحاكم، كُلُّهم من طريق عبدالله بن وَهْب.

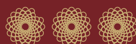
وأخرجه أحمدُ أيضاً من طريق رِشْدِين بن سعد عن عمرو.
ذكره ابن حبان في ((الثقات)) بروايته عن أنس فقط.

وذكره قَبْلَهُ البخاريُّ في ((التاريخ)) فقال: الضَّحاك بن عبدالله القرشي، عن أنس، إن لم يكن ابن خالد بن حِزام فلا أعْرِفُهُ، لأن عيسى بن المغيرة بن الضَّحاك بن عبدالله بن خالد ابن حِزَام.

يعني الذي ذكر في الأنساب فهو معروف، فيكون عيسى حفيد عبدالله ولا يوجد من يعرف حال الضحاك، فيكون مستوراً. لكن تصحيحُ ابنُ خزيمة له يدل على أنَّهُ في حيّز المقبول.

وقد أَخَذَ ابن أبي حاتم كلام البخاري حتى قوله: فلا أعرفُهُ، فنَسَبَهُ إلى أبيه، وزاد في صدر الترجمة أنه روى عن حكيم بن حِزَام.

وعندي في صحَّة ذَلكَ تَوَقُّف، وقد كان يحتمل أن يكون الضحاك بن عبدالله هو ابن عثمان ابن عبدالله الآتي بعد هذا، لكن في ترجمته أنه روى عن بكير بن الأشج وهذا روى عنه بُكَير بن الأشج



ترجمة عبد الله بن أبي أمية المخزومي

قال الحافظ ابن حجر -:

« عبدالله بن أبي أُمَية بن المغيرة بن عبدالله بن عمر بن مَخْزوم، القرشيُّ، المخْزُوميُّ، أخو أم سَلَمة زوج النبي ﷺ، وابن عمة النبي ﷺ عاتكة، واسم أبي أُمية: حذيفة.

وكان يقال لأبي أُمَيَّة: زاد الركب، لأنه كان إذا سافر معه أحد كان زادُهُ عليه، وكان في أول أمره شديداً على المسلمين ،كابن عمِّه أبي جَهْل بن هشام بن المغيرة.

ويقال: إنه الذي نزلت فيه: (وقيل الذي نزلت فيه وقالوا لن نؤمن لك حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعاً)

ولم يزلْ يُعَادي النبيَّ ﷺ إلى أن هاجر قبل الفتح فأسلم.

قال ابن إسحاق: لقي النبي ﷺ هو وأبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب عند نِيق العقاب بين المدينة ومكة فأسلما، وحَسُنَ إسلامُهُمَا، وشهدا الفتح، وحنيناً، والطائف، فاستشهد عبدالله بن أبي أمية بها.

وهو الذي قال هِيت -وكان عند أم سلمة-: ((إن فتح الله عليكم الطائف فعليك ببنت غيلان فإنها تقبل بأربع وتدبر بثمان)) والحديث في ((الصحيحين)).

وهو الذي قال لأبي طالب عند موته: أترغبُ عن ملة عبد المطلب، وهو في ((الصحيحين)) أيضاً هكذا.

هكذا ترجم له ابن الأثير في ((الصحابة)) ثم ساق بسنده إلى هشام بن عروة: عن أبيه عن عبدالله بن أبي أمية أنه رأى النبي ﷺ يصلي في بيت أم سلمة في ثوب واحدٍ، مُلْتحفاً به... الحديث.

قال: وكذا روى ابن أبي الزناد عن أبيه، عن عروة، عن عبدالله بن أبي أمية؛ وهو غَلَط، ورواه أصحاب هشام عن هشام، عن أبيه، عن عمر بن أبي سلمة. انتهى

وقد اقتضى كلامُهُ أن يكون عبدالله بن أبي أمية مُخرَّجٌ له في ((صحيح مسلم))، وإن كان حَكَم على سنده بالغلط، لكن لَزِم أن يُتَرجم له في هذا الكتاب.

فأقول: دعواه أن مُسْلِماً أخرجه هكذا غلطٌ منه، وإنما هو عند مسلم من رواية حماد ابن

زيد وأبي أسامة ووكيع كلهم عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عمر بن أبي سلمة وكذا أخرجه البخاريُّ من طريق هشام.

ولقد ذكر أبو عمر حديث مالك عن هشام بهذا السند ثم قال: لم يُختلف على مالك في سنده، وكذا رواه أصحاب هشام.

وقد رواه ابن أبي الزِّنَاد عن أبيه، عن عروة، عن عبدالله بن أبي أمية أخي أم سلمة، فذكر الحديث.

قال: وهو عندي خطأٌ، ورواية هشام أولى من رواية ابن أبي الزِّنَاد.

قال: فإن كان ابن أبي الزِّنَاد حَفِظَه فيكون مرسلاً، لأن عروة لم يدرك عبدالله بن أبي أمية.

وجوَّز غيرُهُ أن يكون شيخ عروة فيه: عبدالله بن أبي أمية؛ أخ آخر لأم سلمة، وأنه: عبدالله بن عبدالله بن أبي أمية؛ فَنُسِبَ إلى جده، فعلى هذا يكون السند أيضا مرسلاً.

ورواية ابن أبي الزناد أخرجها البغويُّ في ((معجم الصحاب)) في ترجمة عبدالله ابن أبي أمية مقرونة برواية أبي الزناد عن عروة عن عمر بن أبي سلمة، فجمع بين عبدالله بن أبي أمية وعمر بن أبي سلمة.

وأما مسلمٌ فلم أرَ رواية عبدالله بن أبي أُمَية فيه، ولا ذكرها صاحب ((الجمع بين الصحيحين))، ولا أصحاب الأطراف، ولا من صنف في رجال الصحيحين أو أحدهما، ولا عرفت إلى الآن مستند ابن الأثير في نسبتِهِ هذا (السند) لتخريج مسلم!

وكأنه رأى قول أبي عمر في ((الاستيعاب)): روى عنه مسلم، وَعَرَفَ أنَّ الحديثَ عند مسلم، وظن أن الحديث عنده من رواية عروة عن عبدالله بن أمية؛ وهو وهمٌ منه.

وقال أبو زرعة الدمشقي: لا يعلم لعبدالله بن أبي أمية رواية، وإنما الرواية لولده عبدالله ابن عبدالله بن أبي أمية.

فجزم بأحد الاحتمالين، وقد ذكرت لعبدالله بن عبدالله بن أبي أمية ترجمة من أجل هذا الاحتمال).

وذكر الحافظ ترجمة لعبد الله بن عبد الله بن أبي أمية طويلة بنحو طول هذه الترجمة في موضعه من الكتاب.



ترجمة العلاء بن عمرو الحنفي

قال الحافظ ابن حجر -:

العلاء بن عمرو الحنفي.

قال المزي: ذكر له - يعني صاحب الكمال - ترجمة، ولم يرو له أحد منهم فلم أكتبها لذلك.

قال الحافظ عبد الغني فيه: أبو محمد الحنفي، روى عن: عَبْثر بنِ القاسم، ومحمد بنِ صبيح بنِ السَّمّاك، ويحيى بنِ يمان، ويحيى بنِ أبي زائدة، وعبد الرحيم بنِ سليمان، وأحمد بنِ بشير، ورِفاعة بنِ إياس، وأبي الـمُحَيّاه، روى عنه: أبو زرعة، وأبو حاتم، وقال: ما رأينا إلا خيراً.

قلت: ترجم له الذهبي في «الميزان»، وقال فيه: كوفي متروك، روى عن: أبي إسحاق الفزاري، والثوري.

قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به بحال.

وقال عبد الله بن عمر بن أبان: سمعت أنا، والعلاء بن عمرو من رجل حديثاً عن سعيد بنِ مسلمة، فسئل العلاء بحضرتي عنه، فقال: هو سعيد بن مسلمة.

وذكر له العقيلي في «الضعفاء» حديث ابن عباس رفعه: «أحبوا العرب لثلاث الحديث». وقال: منكر لا أصل له.

وقال الذهبي: هذا موضوع.

قال أبو حاتم: هو كذب.

وساق الذهبي له حديث ابن عمر في نزول جبريل، فيه: خَلَّلَ عباءةً على صدره، فقال: قل له: «أنت راضٍ عني في فقرك؟» الحديث. قال: وهو كذبٌ. انتهى.

فيقال أبو بكر.

وقد ذكره ابن حبان أيضاً في «الثقات»، وقال: روى عن عبد الله بن إدريس، وقال: ربما خالف.

وقال الأزدي: يكتب حديثه.

وقال أبو العرب في «الضعفاء»: قال النسائي ضعيف.

ونقل الحاكم في «تاريخه» عن صالح جزرة أنه قال: لا بأس به.

قلت: وأخرج حديثه في «مستدركه») .

هذا نزرٌ يسيرٌ جداً أوردناه للتمثيل للتراجم الكثيرة الكاملة التي جاءت في نسخة المؤلِّف ولا توجد في أي طبعةٍ من طبعات الكتاب .



نماذج من الزيادات في الأقوال والتعليقات التي وردت أثناء التراجم والتي لم ترد في طبعات الكتاب

زاد في ترجمة عاصم بن ضمرة:

(ولما حكى الذهبيُّ كلامَ الجوزجاني في التطوع قال: يعني أنَّ عائشةَ وابنَ عمر وغيرَهما حكوا عن تطوعه ﷺ خلاف ما ذكره عاصم، وعاصم ينقل أنه كان يداوم على ذلك. انتهى

وليس هذا في الحديث، أعني التصريح بالمداومة، فكأنَّ الذهبيَّ أخذَها من صيغة: (كان) والفعل المضارع، فإنه يدلُّ على المواظَبَة.

لكن فاته أنَّه قد يرد في غير المواظبة، كقول عائشة رضي الله عنها: «كنتُ أُطيبُهُ لإحرامِه» ولم يتكرر فعلُها ذلك، لأنها لم تكنْ معَهُ إلا في حجة الوداع.

وظاهر كلام الجوزجاني أنَّ علياً تفرد بنقل هذه الكيفية من التطوع، ثم تفرد عنه بها عاصم بن ضمرة، وليس كذلك، وإنما تفرد منها بصلاة ركعتين أداها قبل الزوال، فظنها وقت العصر، وما عدا ذلك مما اشتمل عليه حديث عاصم عن عليٍّ شاركهُ فيه غيره من الصحابة، ولم يقع في روايتهم التصريح بالمواظبة، فناقل المواظبة عنه يحكي ما نقَلَهُ عنه بالمعنى الذي قُلْتُهُ؛ وليس بجيد، وإذا طرح المتكلم رداءَ التعصب فإنه بصَدَد أن يقبل قولُهُ، بخلاف إذا تكلَّم بما يظهر منه التعصب، فإنه يصيرُ بصَددِ أن يُرَدَّ عليه ما قال).

وزاد في ترجمة إبراهيم بن عبدالرحمن بن يزيد بن أميّة:

يُقالُ له: الأشعري.

ووَقَعَ للمزيِّ في «الأطرافِ» في نَسَبِه تردُّدٌ، فقال:

إبراهيمُ بنُ عبدالرحمن، عن نافع: يُقال: إنّه ابنُ عبدِالرحمن بنِ الحارث بنِ هشام، ويُقالُ: إنّه ابنُ يزيد بنِ أميّة - حديثَ القول في التوديع:

(ت): عن أحمد بن عبيدالله، عن سَلْم بن قتيبة، عنه به.

وكأنّه تَرَدَّدَ فيه قبل أنْ يجزمَ في «التّهذيبِ» بنَسَبِه المذكور.

وقد نُسِبَ بما جَزَمَ به في أصل التّرمذيّ في أكثر النّسخ، وهو المعتمَدُ.

وقد أخرجَ البخاريُّ هذا الحديثَ في «التّاريخِ» مِن الوجهِ الذي أخرجَه التّرمذيُّ، فقال: إبراهيم بن عبدالرحمن).

وزاد في ترجمة إبراهيم بن ميمون

(وقال الخطيبُ في «الموضحِ»: هو أبو إسحاق الصائغ الذّي روى عنه عيسى بنُ عبيد -شيخ عبدان-.
وهو أبو هند الصِّدّيق الذّي روى عنه أبو خالد الدّالاني.

ثمّ ساقَ الحديثَ من روايةِ حميد بنِ الربيع، عن مالك بنِ إسماعيل، عن عبدالسلام بنِ حرب، عن يزيد بنِ عبدالرحمن -وهو الدّالاني-، عن إبراهيم الصائغ.

ومِن طريقِ عبدالسلام بنِ حرب، عن يزيد بنِ عبدالرحمن، عن أبي هند الصِّدّيق؛ بالحديثِ المذكورِ.

قال الخطيبُ: كنيةُ إبراهيم الصائغ-وهو مروزيّ-: أبو إسحاق، ولا أعلمه كُني أبا هند إلّا في هذه الروايةِ، وأمّا وصفُه بالصِّدّيق فلعلّ الرّاوي عنه نَسَبَه لما كانَ عليه من الصّلاحِ والفضلِ والورَعِ والزّهد، مع ما خُتِمَ له من الشّهادة؛ فإنّ أبا مسلمٍ قَتَلَه بسببِ الأمرِ بالمعروفِ في سنَةِ ثلاثين، وقِيلَ: إحدى، وقِيلَ: سنة أربعٍ وثلاثين، واللّهُ أعلمُ).

وزاد في ترجمة إسماعيل بن جرير بن عبدالله:

(قلتُ: أَخرجَ حديثَه أبو داود؛ عن مُسَدَّد، عن عبداللّه بنِ داود الخُريبيّ، عن عبدالعزيز، به.وكَذَا أَخرجَه الحاكمُ من طريقِ مُسَدَّد.

وخالَفَ الخُريبيَّ: أبو ضَمْرَة أنسُ بنُ عياض، وعبدةُ بنُ سليمان، وأبو نُعيم؛ فقالوا: ((عن عبدالعزيز، عن يحيى بنِ إسماعيل بنِ جرير)).

فكأنّ «يحيى» سَقَطَ ذِكْرُه على بعضِ رواتِه، فصارَ الحديثُ عن والدِه.

ولمْ أَجِدْ له ذِكْراً إلّا في هذه الرواية، لا في «تواريخ خ»، ولا «كتاب ابن أبي حاتم»، ولا «الثقات» لابن حبان، ولا «الضُّعفاء» له، ولا «الثقات» لابن خلفون، ولا «الكامل» لابن عَديّ، ولا «ذيله» للنباتي، ولا «الثقات» للعجلي، ولا «الصِّلة» لمسلمة، ولا «الضُّعفاء» لأبي العرب، ولا للدَّارقطنيّ، ولا ابن شاهين، ولا «التمييز» للنَّسائيّ، ولا غيرها.

وقد وافق الخُريبيَّ على قوله «إسماعيل»: عيسى بنُ يونس، لكن خالفه في نسبه، فقال: «إسماعيل بن محمّد بن سعد»، وهذه الرِّواية أشدُّ غَلَطاً من الأُولى.

ورواه يحيى بنُ حمزة ووكيعٌ، فلم يَذْكُرا بين عبدالعزيز وقَزَعَة أحداً.

وهذا الاضطرابُ فيه من عبدالعزيز؛ فإنّ في حِفْظِه شيئاً -كما سيأتي، وقد استوعبتُ حال هذا في «نُكَتِ الأطرافِ».

والذّي يُحتاجُ إليه هنا حال إسماعيل على تقدير أن تكون روايةُ الخُريبيِّ ومن وافقه هي المحفوظة، وكذا حال وَلَدِه يحيى بن إسماعيل، وهي رواية الأكثر.

وقد قلتُ: إنّي لم أجد له ذِكراً إلّا في هذا الحديث.

وأمّا يحيى فذكره ابنُ حبّان في «الثقات» بروايته عن قَزَعَة، وبرواية عبدالعزيز عنه.

وذَكَرَ البخاريُّ أنه من أهل الكوفة، وأنه روى أيضاً عن الشعبيّ، وروى عنه هُشيم.

وسيأتي ذِكْرُه في حرف الحاء المهملة.

فيغلب على الظَّنِّ أنّه ليست له رواية، وإنما الرواية).

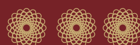
وزاد في ترجمة عبدالحميد بن المنذر بن الجارُود العَبْدِيُّ البصريُّ:

(قلت: وقع في صلاة الضُّحى مِن «صحيح البخاري» مِن طريق شعبة عن أنس بن سيرين سمعت أنس بن مالك يحدِّث: قال رجلٌ من الأنصار الحديث في قصة الذي صنع الطعام للنبي ج فصلّى في بيته ركعتين قال: فقال: فلان بن فلان الجارود لأنس: أكان يصلّي الضُّحى؟ الحديث.

وزعم أنَّه عبد الحميد هذا انتهى. ويحتمل أنَّه أخوه الحَكَم وكان من أجواد أهل البصرة، وله يقول الشاعر في أبيات:

يا حَكَمُ بنَ المنذِر بن الجارُود   سُرادِقُ المجد عليك ممدود).

هذا نزرٌ يسيرٌ جداً أوردناها للتمثيل على الزيادات في الأقوال والتعليقات التي انفردت بها نسخة المؤلِّف ولا توجد في أي طبعةٍ من طبعات الكتاب.



نماذج من السقط والتصحيف الواقع في الطبعة الهندية

وقع سقطٌ طويل في الطبعة الهندية في ترجمة صدقة بن عبد الله السمين يقدَّر ب (٤ صفحات) وفي ضمنه (٣ تراجم) قد سقطت وهو المميز باللون الذهبي أدناه:

((ت س ق): صدقة بن عبد الله السَّمِين، أبو معاوية، ويقال: أبو محمد، الدمشقي.

روى عن: زيد بن واقد، وإبراهيم بن مُرَّة، ونَصر بن عَلْقَمة، وموسى بن يَسَار الأُرْدني، وزُهَير بن محمد، وابن جُرَيج، وسعيد بن أبي عَرُوبة، وموسى بن عُقْبَة، وهشام بن عروة، والأوزاعي، وجماعة.

وعنه: إسماعيل بن عيَّاش، وبَقِيَّة، والوليد بن مسلم، ووَكِيع، وعمرو بن أبي سلمة التنِّيسي، وعلي بن عيَّاش الحِمصي، ومحمد بن يوسف الفِرْيَابي، وغيرهم.

قال عبد الله بن أحمد، عن أبيه: ما كان من حديثه مرفوعاً فهو منكر، وما كان من حديثِه مرسلاً عن مَكحول فهو أسهل، وهو ضعيفٌ جداً .

وقال في موضع آخر: ضعيف، ليس يَسوى حديثُهُ شيئاً، أحاديثُه مناكير.

وقال المَـرُّوذِي، عن أحمد: ليس بشيءٍ، ضعيفُ الحديث.

وقال ابن مَعِين والبخاري، وأبو زُرْعة والنسائيُّ: ضعيف.

وقال مسلم: مُنْكر الحديث.

وقال عثمان الدَّارمي، عن دُحَيم: ثقة.

وقال أبو زرعة الدمشقي، عن دُحَيم: مُضْطَرب الحديث، ضعيف.

وقال يعقوب بن سفيان، عن دُحَيم: صدقة من شيوخنا، لا بأس به، قال: فقلت له: عبد الله بن يزيد يروي عنه مناكير؟ فقال: أُف، نحن لم نَحمل عنه، وعن أمثاله عن صدقة،

إنما حملنا عن أبي حفص [التنيسي وأصحابنا عنه.

قال يعقوب: وسمعت عبدالرحمن يُحَسِّن أَمْرَهُ، ويميل إلى عدالته، وكذلك ذُكِر لي عن مروان بن محمد، وهو عندي ضعيف الحديث.

وقال أبو حاتم، عن دُحَيم: مَحَلُّهُ الصِّدق، غير أنه كان يَشُوبُهُ القدر، وقد حدَّثَنا بكتب عن ابن جريج، وغيره.

وقال الكتاني عن أبي حاتم: لَيِّن، يُكتب حديثُهُ، ولا يُحتج به.

وقال ابن أبي حاتم، عن أبيه: محلُّه الصدق، وأُنكر عليه القدر فقط.

وقال عمرو بن أبي سلمة، عن سعيد بن عبدالعزيز: قال لي الأوزاعي: مَنْ حدَّثك بهذا؟ فقلت: الثقة عندي وعندك: صدقة بن عبدالله، أبو معاوية السَّمين.

وقال العُقَيلي: ضعيف الحديث، ليسَ بشيء، أحاديثُهُ مَنَاكير.

وقال ابن عدي: أحاديثه منها ما يُتابع عليه، وأكثرها مما لا يُتابع عليه، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق.

قال محمد بن مصَفَّى عن الوليد بن مسلم: مات سنة ستٍّ وستين ومائة .

قلت: فعلى هذا لم يدركْهُ دُحَيم؛ فيحمل قوله المتقدِّم: (حدثنا بكتب) على أنه حَدَّث أهلَ دِمَشق.

وقال الأثرم، عن أحمد: منكر الحديث جدًا.

وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقويِّ عندهم.

وقال ابن عبدالبر: أجمعوا على ضعفه.

وقال الآجريُّ، عن أبي داود: ضعيف.

وكذا قال الدارقطني.

وقال ابن أبي حاتم، عن أبيه: لم يَرْوِ صَدَقة عن القاسم بن عبدالرحمن شيئاً إلا ما أَرْسَلَه.

وقال ابن حبَّان: كان ممن يروي الموضوعات عن الأَثْبات، لا يُشتغل بروايته إلا عند التعجُّب، (وقد مرَّض ابنُ معين القول فيه حيث لم يَسْبر أحاديثَهُ، وهو يروي عن ابن المُنْكدر عن جابر نُسخة موضوعة، يشهد لها بالوضع من كان مبتدئاً في هذه الصِّنَاعة، فكيف المُتَبَحر فيها).

وقال البخاري: ما كان من حديثِه مرفوعاً فهو منكر، وهو ضعيف.

(خت): صدقة بن عبدالله: يأتي ذكره بعد اثنين.

1- (فق): صدقة بن عَمرو الغسَّاني.

روى عن: عَـبَّاد بن مَيْسَرة المِنْقَري البصري.

وعنه: هشام بن عَمَّار الدِّمشقي.

قلت: ليس له عنده إلا أثر واحد بهذا السند إلى عبَّاد عن الحسن قال: ((اسم هُدْهُد سليمان عنقرة)) .

وكذا أَخرجه ابنُ أبي حاتم عن علي بن الحُسين عن هشام.

2- (تمييز): صدقة بن عَمْرو المكيُّ.

يروي عن: عطاء، ووَهْب بن مُنَبّه.

روى عنه: الوليد بن مسلم.

ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر الغسَّاني.

قلت: وقال: إنه مجهول.

3- (م ق): صدقة بن أبي عِمران الكُوفيُّ، قاضي الأَهْوَاز.

روى عن: عون بن أبي جُحَيفَة، وإِسماعيل بنُ أبي خالد، وأبي إِسحاق السَّبِيعي، وقَيس بن مسلم، وعَلقَمة بن مَرْثَد، وعِدَّة.

وعنه: أبو أُسامة، وسعيد بن يحيى بن صالح اللَّخْمي، ومحمد بن بَكْر البُرْساني، وابن عيينة، وغيرهم.

قال إِسحاق بن منصور، عن ابن معين: لا أَعْرِفُهُ، يعني: لا أعرفُ حَقِيقة أَمْرِه، قاله ابن أبي حاتم.

وقال أبو داود، عن ابن معين: ليس بشيء.

وقال أبو حاتم: صدوق، شيخ، صالح، ليس بذاك المشهور.

وذكره ابن حِبَّان في ((الثقات)) .

قلت: (ووقع) في تفسير ((النحل)) من البخاري: وقال سفيان عن صدقة في التي نقضت غزلها.

(جوَّز بعضُ الشُّراح أنه هذا، وما) هو هذا؛ (لأننا) رُوِّينا قولَهُ ذلك من طريق ابن أبي حاتم، عن أبيه، عن العدني.

ومن طريق الطَّبري، عن المثنى عن الحميدي، (كليهما) عن سفيان بن عيينة، عن صَدَقة، عن السُّدي من قوله.

وإنما جزمت بأَنَّهُ غيرُهُ لأنني لم أر لصدقة بن أبي عمران روايةً عن السُّدي.

ثم وجدت في ((تاريخ البخاري)) : صدقة أبو الهذيل، روى عن السُّدي قوله، روى عنه ابن عيينة. فهو هذا.

وكذا ذكره ابن حِبَّان في ((الثقات)) ، لم يزد على ذلك، وكذا ابن أبي حاتم عن أبيه؛ إلا أنه زاد أنه ولد عبدالله بن كثير القارئ صاحب مُجاهد، والله أعلم.

4- صدقة بن عيسى الحَنَفي.

عن: أنس.

وعنه: أبو داود، وأبو الوليد الطَيَالسيَّان، وعبيد الله بن موسى.

قال ابن أبي حاتم: عيسى بن صَدَقة، ويقال: صَدَقَة بن عيسى، أبو مُحرز، سمع أَنَساً، وبعضهم يُدخل بينه وبين أنس: عبد الحميد بن أبي أميَّة، سمعت أبي يقول: قال أبو الوليد: عيسى بن صدقة] ضعيف، وقال أبو زرعة: شيخٌ، وقال أبي: شيخٌ، يُكتب حديثُهُ.

وقال الدارقطني: متروكٌ، كان بالبصرة، ثم صار بالكوفة.

ذكر صاحب ((الكمال)) أنه هو صدقة والد أبي حمَّاد مفضَّل بن صدقة، ووهم في ذلك؛ فإن والد أبي حمَّاد اسمه: صدقة بن سعيد كما تقدم، وأما هذا فلم يخرجوا له شيئاً).

فجميع الكلام باللون الذهبي قد سقط من الطبعة الهندية، وتنبَّه له المعتنون في طبعة مؤسسة الرسالة، ونظراً لعدم اعتمادهم على أصلٍ خطيٍّ للكتاب فقد ألحقوا هذه التراجم من كتاب «تهذيب الكمال» ووضعوها في موضعها من «تهذيب التهذيب» !!

وهذه نماذج لبعض السقط المؤثر في أثناء التراجم من الطبعة الهندية

الأصل (نُسخة المؤلِّف)	الطبعة الهندية	الترجمة	م
رُمز له (ر ٤) (١/ق٦/ب)	رُمز له (٤) (١/٢٧)	أحمد بن خالد بن موسى الحمصي	١
وعظمه حجاج بنُ الشاعر (١/ق٧/ب)	وعظمه حجاج الشاعر (١/٣٢)	أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي	٢
وقال عبد الله بن أحمد: سئل أبي وأنا أسمع عن أبي إسحاق بن راشد (١/ق٤٣/ب)	وقال عبد الله بن أحمد: سئل أبي عن أبي إسحاق بن راشد (١/٢٣٠)	إسحاق بن راشد الجزري	٣
وقال أبو حاتم: شيخٌ ليس بالمشهور (٣/ق٢١٧/ب)	وقال أبو حاتم: ليس بالمشهور (١١/٢١١)	يحيى بن أبي زكرياء الغسَّاني	٤
ولا أرى في حديثه إذا روى عن ثقةٍ أو روى عنه ثقةٌ حديثًا منكرًا (٣/ق٢١٤/أ)	ولا أرى في حديثه إذا روى عن ثقةٍ حديثًا منكرًا (١١/١٨٧)	يحيى بن أيّوب الغافِقِي	٥
الزبير بن سعيد، وسعيد بن عون (٣/ق٢٤٢/أ)	الزبير بن سعيد بن نوفل (١١/٣٧٨)	اليَسَعُ بن المغيرة المَخْزُومي	٦
رُمز له (س، ق) (٣/ق٢٥٠/ب)	رُمز له (س) (١١/٤٣٢)	يوسف القُرَشِي الأُمَوِي	٧

وهذه نماذج لبعض التصحيفات المؤثرة الواقع في أثناء التراجم من الطبعة الهندية

م	صاحب الترجمة	الطبعة الهندية	الأصل (نُسخة المؤلِّف)
١	أحمد بن إبراهيم بن فيل الأسدي	وذكر من عفنه وورعه (١٠/١)	وذكر من عفته وورعه (١/ق٢/ب)
٢	أحمد بن حرب بن محمد البخاري	روى عنه: سعيد بن ذاكر، والفتح بن الحسن؛ النجاريان (٢٣/١)	روى عنه: سعيد بن ذاكر، والفتح بن الحسن؛ البخاريان (١/ق٦/أ)
٣	أحمد بن عبيد الله بشر السَّلِيمي	وابن قتيبة مسلم بن قتيبة (٦٠/١)	وأبي قتيبة سَلْم بن قتيبة
٤	لاحِق بن حُمَيْد بن سَعيد	روى عن: ... وسلمة بن كهيل	روى عن: ... وبشير بن نَهِيك (٣/ق٢١١/ب)
٥	هشام بن يوسف السُّلمِي	قال عثمان الدارمي عن ابن معين: ثقة (٥٨/١١)	قال عثمان الدارمي عن ابن معين: لا أعرفه (٣/ق١٩٣/ب)
٦	يحيى بن أيّوب الغافِقي	كان يحيى بن أيوب من وجوه أهلِ البصرة (١٨٧/١١)	كان يحيى بن أيوب من وجوه أهلِ مصرَ (١/ق١٣/أ)
٧	يزيد بن أبي مَنْصُور الأَزْدِي	وكان قد ولي شأن الحجاج يومًا واحدًا (٣٦٣/١١)	وكان قد وَلي مَيْسَان للْحَجَّاج يومًا واحدًا (٣/ق٢٤٠/أ)

وهذا كلُّه نزرٌ يسير أوردناه للتمثيل وبيان أهمية وحاجة طباعة هذا الكتاب العظيم خدمة للسنَّة، وخدمة للمسلمين.

وصلّى الله وسلّم وبارك على نبينا محمد،
وعلى آله، وصحبه، ومن اتبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

والحمد لله رب العالمين.


تم بحمد الله


تهذيب التهذيب